

تشريع أوروبي يحدد حصة للنساء بمجالس إدارة الشركات منتصف 2026



قال مشرعون إن مفاوضات الاتحاد الأوروبي، اتفقا في ساعة متأخرة، الثلاثاء، على تحديد نسبة للنساء في مجالس إدارة الشركات وذلك للمرة الأولى على الإطلاق، في محاولة لدعم تمثيلهن وتعزيز المساواة بين الجنسين في دول الكتلة التي يبلغ عدد سكانها 450 مليون نسمة.

وسيلزم القانون الشركات المدرجة بأسواق رأس المال في جميع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، البالغ عددها 27 دولة، بأن تشغل النساء ما لا يقل عن 40% من مقاعد مجالس الإدارة غير التنفيذية، أو 33% من الأدوار التنفيذية وغير التنفيذية مجتمعة، بحلول منتصف عام 2026.

وكانت هذه الخطة قد توقفت قبل نحو عشر سنوات، لكنها اكتسبت زخماً جديداً هذا العام بدعم جديد من ألمانيا وفرنسا.

وقالت لارا فولترز وهي نائبة اشتراكية هولندية من بين المفاوضين في البرلمان الأوروبي لـ«رويترز»: «تمكنا أخيراً من إحياء هذا الحلم»، ويختلف التمثيل على أساس النوع في مجالس إدارات الشركات على نطاق واسع حسب كل بلد؛ إذ تشغل النساء على سبيل المثال 9% من المقاعد غير التنفيذية بمجالس الإدارات في أستونيا، بينما يشغلن ما يزيد على 45% في فرنسا، والهدف القانوني في فرنسا هو 40%، وهي الدولة الوحيدة في الاتحاد التي تتجاوز هدفها.

